المقومات الجغرافية للتطور العمراني في مدينة النجف الأشرف

الأستاذ المساعد الدكتور علي لفتة الأسدي

الباحثة رفل شمخي فيصل الأسدي

جامعة الكوفة – كلية الآداب – قسم الجغرافية

المقدمة :

تقع على عاتق الجغرافي في الوقت الحاضر مسؤوليات جمة أمام مجتمعه ، إذ يمتاز الجغرافي من غيره من الاختصاصات العلمية بالإمكانات والخبرات الميدانية التي تجعله قادرا على استثمارها والإسهام في حل العديد من المشكلات التي تواجهه في ميدان التطبيق . كونه جغرافياً ومخططاً إلى جانب قدرته الأكاديمية في مجال تخصصه في معالجة وإيجاد وكشف علاقات الارتباط بين الظواهر الجغرافية ومعرفة نوع وطبيعة هذه الارتباطات ومدى علاقتها مع بعضها البعض، لقد سعى الجغرافي دوما في مساندة العديد من التخصصات القريبة منه والبعيدة سعياً منه إلى إيجاد الحلول المناسبة للعديد من المشكلات ولاسيما في مجال الدراسات الحضرية ، فالتخطيط الحضري واحد من المجالات الرحبة التي تساند الخبرات الجغرافية في دراسة أنظمة استعمالات الأرض المختلفة داخل المدينة وتحديد مواقع الأنشطة والفعاليات المختلفة للإنسان ، لذا فقد تطلب البحث دراسة مفصلة لجملة من المقومات الجغرافية الطبيعية والبشرية والاقتصادية ومدى تأثيرها في التطور العمراني لمدينة النجف الأشرف .

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في الكشف عن اهم المقومات الجغرافية للتطور العمراني في مدينة النجف الأشرف والتعرف على تلك المقومات وما درجة مساهمتها في التطور العمراني للمدينة ؟؟؟

فرضية البحث :

تذهب فرضية البحث الى ان هنالك عدة مقومات طبيعية وبشرية واقتصادية ساهمت مساهمة فاعلة في التطور العمراني لمدينة النجف الأشرف .

المقومات الجغرافية للتطور العمراني في مدينة النجف الأشرف :

تُعد المقومات الجغرافية الطبيعية منها والبشرية فضلاً عن المقومات الاقتصادية ذات اهمية وتأثير كبيرين على التطور العمراني لأية رقعة جغرافية لما تلعبه من دور في اتخاذ الاتجاه الانسب لنمو المدينة وامتدادها ، وتتفاعل تلك المقومات مجتمعة لتطوير المشاريع و الخدمات التي يحتاجها الفرد داخل المدينة مدركين أهميتها على حياة الفرد ، حيث إن للموقع والسطح والتربة فضلاً عن المقومات الاخرى البشرية منها والاقتصادية التي سوف نتناولها بصورة اكثر وضوحاً خلال هذا البحث لها تأثيرات على البنية العمرانية للمدينة واتجاهات التطور العمراني فيها، واهم تلك المقومات هي :

اولاً : المقومات الطبيعية :

تُعد المقومات الطبيعية الأساس الذي يرتكز عليه الوجود الحيوي والحضاري ونشاطاته المختلفة ، فهي البناء الطبيعي للمسرح الجغرافي بعناصره المختلفة اذ تنتشر عليه وتتفاعل معه الظواهر البشرية المتنوعة ، ويعد عامل السطح ومظاهره قاعدة لهذا البناء ، فضلاً عن العوامل الأخرى المتمثلة بالموقع والموضع والتربة والموارد المائية ودورها في التطور العمراني .

١- الموقع :

يعرّف الموقع بأنه دراسة الظواهر الطبيعية للمنطقة التي تدعى اقليم المدينة او ظهيرها او المنطقة المحيطة بالمدينة و التي ترتبط معها بصلات وثيقة متبادلة لها [١]، كما و يعرف جغرافيو المدن الموضع بانه دراسة الظواهر الطبيعية للمنطقة و تحليلها او المساحة التي تحتلها المدينة والتي تشتمل على البنية الجيولوجية و المناخ المحلي و السطح و التربة و مصدر التجهيز المائي التي تقوم عليها أرض المدينة [٢].تقع مدينة النجف فلكياً بين خطي طول (٢٦ , ٤٤°) و (٤٤,١٦°) شرقا وبين دائرتي عرض (٨٠ , ٣٢°) و (٥٦ ,٣١°) شمالاً . تقع المدينة على حافة الهضبة الغربية من العراق على مسافة (١٦٠) كم جنوب غرب مدينة بغداد و الى الجنوب الغربي من مدينة الحلة التي تبعد عنها مسافة (٦٠) كم والى الجنوب من مدينة كربلاء بمسافة (٧٨) كم والى الغرب من مدينة الديوانية بمسافة (٦٥) كم .اذ تحدها من الشمال ناحية الحيدرية و من الجنوب الشرقي قضاء المناذرة و من الشرق مدينة الكوفة التي اصبحت الآن تتصل بها عمرانياً بعد ان كانت تبعد عنها بمسافة (١٠) كم .

إن لموقع مدينة النجف وصفتها الدينية أثر كبير في نشأتها بسبب احتضانها لمرقد الامام علي بن ابي طالب (عليه السلام) ، حيث كان له الاثر الكبير في ان تكون من المدن المهمة التي ارتبطت بطرق نقل جيدة مع مدن المحافظات المجاورة و هي بابل و كربلاء و القادسية .

كما تُعد مدينة النجف المركز الرئيس لمختلف الانشطة و الوظائف الادارية و الخدمية و الاقتصادية و الثقافية ، التي لا تقتصر خدماتها على سكان المدينة فحسب بل يمتد نفوذها ليشمل عموم سكان المحافظة .

٢- الموضع :

لا يمكن عد الموقع الجيد العامل الوحيد المساعد على نمو وتطور المدن بل ان للموضع آثاره المهمة والمكملة ايضا ، لذلك تكتسب دراسة الموضع اهمية كبيرة لدى المهتمين بجغرافية المدن ، لأنها تعطي تحليلاً مكانيًا لواقع الخصائص البيئية للحيز الذي تمثله بنية المدينة [٣].

ويقصد بالموضع الصفات الطبيعية للمنطقة او المساحة التي تحتلها المدينة وتشمل على السطح والتضاريس الأرضية ودرجة الانحدار التي تقوم عليها المدينة وتركيبها الجيولوجي ، ولذلك العامل تأثيره الواضح في اختيار موضع المدينة علاوةً على الأماكن الملائمة لمد شبكة المجاري وأنابيب المياه وغيرها من خدمات البنى التحتية (الارتكازية) [٤] .

في حين يتمثل موضع مدينة النجف بربوة مرتفعة تؤلف جزءاً من حافة هضبة صحراوية ذات صخور رملية ، يصل معدل اقصى ارتفاع لها (٦٠) م فوق مستوى سطح البحر ، كما أن جهتها الجنوبية الغربية تشرف على اراضي منبسطة ، وان جهتها الشمالية والشمالية الغربية تطل على أراضي واسعة تمثلها المقبرة العامة ، أما جهة الغرب فهي عبارة عن اراضي جرداء تمثلها الصحراء الغربية ، في حين ان جهتها الشرقية تأخذ انحداراً تدريجياً باتجاه مدينة الكوفة ، وبسبب الطريق الرابط بين المدينتين الذي يعد شرياناً حيوياً للنقل والحركة ، فقد احتشدت المسافة الفاصلة بينهما بالكثير من المؤسسات الحضرية المختلفة ، عبر مراحل نموها الحضري بصفته ذراعاً حضرياً نامياً تمخض عنه استنفاد التخصيصات المساحية بهذا الاتجاه .وأن مركزيتها تمثلت حول المرقد الشريف إذ ضمت المناطق السكنية والتجارية ، فضلا عن الوظيفة الدينية التي تمثلت بالمدارس والمساجد الدينية والمقابر، ونتيجة زيادة عدد السكان في مدينة النجف ، فضلاً عن زيادة الامكانيات الاقتصادية والتقنية فقد تطورت المدينة عمرانياً واتسعت بشكل زاحف باتجاه الشرق على الطريق المؤدي إلى مدينة الكوفة وباتجاه الشمال على محور (النجف – كربلاء) ، والطريق المؤدي إلى مدينة الديوانية ، لذلك ادى إلى قيام مناطق سكنية بعيدة عن مركز المدينة ، وتتجلى اهمية الموضع في انه يحدد الوظيفة التي قامت من اجلها المدينة [٥] .

٣- السطح :

إن لطبيعة السطح انعكاسات واسعة على حالة المناخ والتربة وطرق النقل ولها تأثير كذلك على تحديد الموقع المناسب للنشاطات البشرية ، فضلاً عن تأثره في اختيار موقع السكن الملائم وتحديد محاور التطور العمراني . وبشكل عام تتسم مظاهر سطح الأرض التي تحتلها مدينة النجف بعدم التناسق نسبياً إذ يتراوح ارتفاعها ما بين (٢٠-٦٠) متراً عن مستوى سطح البحر، ولهذه المعالم التضاريسية اثر مهم في بنيتها وطبيعة ارتباط محالها واطرافها ، وكذلك في تطور المدينة عندما يتحدد هذا في اتجاه دون اخر بينما يتوقف تماما في اتجاه معين وذلك استجابة منه لوجود عقبات طبيعية تقف حائلاً امام التطور اذ يبلغ متوسط ارتفاع موضع المدينة القديمة (٥٥) متراً فوق مستوى سطح البحر ، و تنحدر أرضها تدريجياً

نحو منطقة الجديدات إذ يبلغ متوسط ارتفاعها (٤٨،٦) متراً ، ويتضح هذا الانحدار في خط الاتصال الذي يمثله السور الاخير ، اذ ترتفع المدينة القديمة بسلالم عددها (٥-٧) سلمات عن منطقة الجديدات . اما متوسط ارتفاع المقبرة العامة التي تحد المدينة القديمة من جانبها الشمالي والشمالي الغربي فيبلغ (٥٢) مترا فوق مستوى سطح البحر، فيما يتصل الجانب الغربي من المدينة بمنخفض بحر النجف بانحدار مفاجئ محدداً التطور او الامتداد العمراني بهذا الاتجاه إذ تبلغ زاوية الانحدار (٠،٠٧) درجة ، و نسبة انحدار (٧%) ، أما جانبها الشرقي باتجاه الكوفة فتتدرج الأرض بالانحدار إلى إن يصل ارتفاع الأرض (٢٠) متراً عند موضع جامعة الكوفة عند حدود المخطط الأساس ، وكذلك تتدرج الأرض من الجانب الشمالي للمدينة باتجاه كربلاء بالانحدار حيث تبلغ نسبة الانحدار (٠,١٧%) إلى أن يصل ارتفاع الأرض (٣٥) متراً عند حدود المخطط الأساس على محور طريق (النجف – كربلاء) وبذلك يعد هذا المحور اهم محاور التطور العمراني للمدينة.

٤- التربة :

تُعرف التربة بأنها الطبقة السطحية المفتتة من القشرة الأرضية يتراوح سمكها بين عدة سنتمترات الى عدة أمتار وتتكون من مزيج من المواد المعدنية والعضوية والهواء والماء [٦]، وتعد التربة النتاج المباشر لعمليات التجوية والتعرية المختلفة .

وان دراسة تربة المدينة وبنيتها له أهمية في التطور العمراني للمدينة والبنى التحتية ، فتقام على التربة المنشآت المختلفة الأغراض ، كالسكنية والخدمية وغيرها من استعمالات الأرض المختلفة .

إن نسيج وبناء التربة له أهمية اكبر من درجة خصوبتها في الاستعمال الحضري ، لأنها تحدد درجة مقاومتها وصلاحيتها لعمليات البناء ، لذا ينبغي أن تكون للتربة مواصفات تتحمل مواد البناء المختلفة للاستعمالات الحضرية .أما التربة السائدة في موضع مدينة النجف ، فتتمثل في نوع واحد من الترب هو التربة الصحراوية (Desert Soil) وهي تمتاز بقلة عمقها الذي لا يزيد عن (٢٥) سم وهي ذات مواد خشنة في الغالب ، عديمة التركيب جبسية مختلطة ، و تحتوي على ترسبات من الرمل والحصى الناعم وبعض من طبقات الصلصال مع نسبة عالية من الملح ، ومعظمها يعود في تكوينه الى التعرية الهوائية في الغالب وتوجد مساحات واسعة تغطيها أحجار وصخور جرداء[٧] . وهي ذات قابلية جيدة في صرف المياه بسبب نسجتها الخشنة ، ان زيادة سرعة حركة الماء (العمودية والجانبية) في هذه التربة يؤدي الى زيادة تسرب كميات كبيرة من مياه الاستعمالات والنشاطات البشرية بواسطة الرشح من المناطق المرتفعة الى المناطق الأقل انخفاضاً في المدينة ، مما أدى الى أن تواجه بعض المناطق في المدينة مشكلة تجمع المياه الآسنة الناتجة من الاستعمالات البشرية فوق طبقة السن الصخرية التي أصبحت كحوض تتجمع فيه المياه ولا تنفذ منه ، مكونة ما يسمى بالمياه تحت السطحية ، ومما زاد في تعاظم المشكلة زيادة

السكان وبالتالي زيادة استهلاكهم للمياه ، فضلاً عن انعدام شبكة الصرف الصحي في معظم مناطق المدينة .

ثانيا : المقومات البشرية :

تُعد المقومات البشرية من اكثر المقومات اهمية من حيث تأثيرها على التطور العمراني وذلك لكون السكان هم الاساس في عملية النمو والتوسع والتطور من خلال زيادة حجم السكان وامتدادهم في اتجاهات مختلفة ، وسوف نتطرق الى خصائص السكان في منطقة الدراسة للتعرف على اهم تلك المقومات .

خصائص السكان في مدينة النجف الاشرف وعلاقتها بالتطور العمراني :

تُعد التغيرات التي تطرأ على سكان المدينة سواء اكان في نموهم ام في توزيعهم من العوامل الرئيسة المؤثرة في نمو المدن وتطور استعمالات ارضها وكفاءة تقديم خدماتها [٨].

زادت اهمية الدراسات السكانية بشكل ملحوظ للتعرف على هيكلية السكان وخصائصهم بهدف استقراء المستقبل ومتابعة هذه التغيرات في المدى القريب او البعيد ومتابعة حاجات الانسان المتزايدة قدر الامكان ، والتي يفترض ان تنمو بوتيرة تتناسب وزيادة عدد السكان وواقع توفير الخدمات العامة ، وتبعا لذلك لابد من فهم طبيعة التغيرات السكانية واتجاهاتها المستقبلية من خلال دراسة تطور حجم السكان ونموهم لما لهذه الظواهر من علاقة وثيقة بتغير استعمالات الارض الحضرية والنشاطات البشرية المختلفة وتأثيرها على التطور العمراني في المدينة .

١- تطور حجم السكان ونموهم للمدة (١٩٧٥- ٢٠١٤) :

تُعد مسألة النمو السكاني الحضري وما تظهره من مشكلات عديدة من أهم المسائل التي شغلت بال الباحثين والمخططين منذ وقت مبكر وحتى الان وقد اصبحت من المسائل الملحة التي اولاها العلم اهتمامه الخاص متمثلاً في إقامة المؤتمرات والندوات والابحاث سواء ما كان على المستوى المحلي او الاقليمي او الدولي ، اذ يعد هذا العامل من العوامل الاساسية لرسم سياسة محكمة وعامة للتخطيط المستقبلي واثره على التطور العمراني للمدن .

ومن المعروف ان معظم المدن العراقية زاد عدد سكانها بشكل كبير نسبياً اذ تراوحت هذه الزيادة بين ربع السكان الاصلي ونصفه مما ادى الى ظهور مشاكل مختلفة في المدينة وهيكلها العام وخدماتها الاساسية ، ولاسيما اذا ما قورنت هذه الزيادة الكبيرة بالمدة الزمنية للزيادة [٩].

وتشير البيانات الاحصائية الى ان سكان مدينة النجف في تطور عددي ونمو سنوي مستمر ، اذ شهد السكان نمواً متسارعا في اعداده خلال المدة التي تلت عام ١٩٧٥، الجدول (١) .

الجدول (١)

تطور حجم السكان في مدينة النجف الاشرف للمدة (١٩٧٧- ٢٠١٤)

السنة	حجم سكان المدينة	الزيادة السكانية للمدينة	نسبة الزيادة%	النمو السنوي للسكان*	حجم سكان المحافظة	نسبة سكان المدينة من المحافظة
١٩٧٧	١٨٨٥٠٩	–	–	–	٣٨٩٦٨٠	–
١٩٨٧	٣٠٩٠١٠	١٢٠٥٠١	٧١،٠	٦،٢	٥٩٠٠٧٨	٧١،٠
١٩٩٧	٣٩٠٥٢٥	٨١٥١٥	٧٠،٣	٢،٦	٧٧٥٠٤٢	٧٠،٣
٢٠٠٧	٥٣٥٠٤٢	١٤٤٥١٧	٧٠،٠	٤،٧١	١٠٨١٢٠٣	٧١،١
٢٠١٤	٧٣٤٨١٩	١٩٩٧٧٧	٧١،٣	٨،٦٢	١٣٨٩٥٤٩	٧١،٥

المصدر : الباحثة بالاعتماد على بيانات جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج تعداد محافظة النجف لعام (١٩٧٧ – ١٩٨٧– ١٩٩٧– ٢٠٠٧ – ٢٠١٤) .

بلغ حجم سكان مدينة النجف بحسب احصاء عام ١٩٧٧ (١٨٨٥٠٩) نسمة في حين وصل الى (٣٠٩٠١٠) نسمة لعام ١٩٨٧وبزيادة مطلقة مقدارها (١٢٠٥٠١) نسمة وبنسبة (٧١,٠%) ، اما عددهم في عام ١٩٩٧ فقد بلغ (٣٩٠٥٢٥) نسمة وكانت الزيادة بمقدار (٨١٥١٥) نسمة وبنسبة (٧٠,٣%) ، في حين بلغ عام ٢٠٠٧(٥٣٥٠٤٢) نسمة وبزيادة قدرها (١٤٤٥١٧) نسمة وبنسبة (٧٠,٠%) ، وفيما بلغ عدد سكان المدينة (٧٣٤٨١٩) نسمة لعام ٢٠١٤ الشكل (١) وبزيادة قدرها (١٩٩٧٧٧) نسمة وبنسبة (٧١,٣%) وهي الأعلى مقارنةً بالتعدادات السابقة .

الشكل (١)

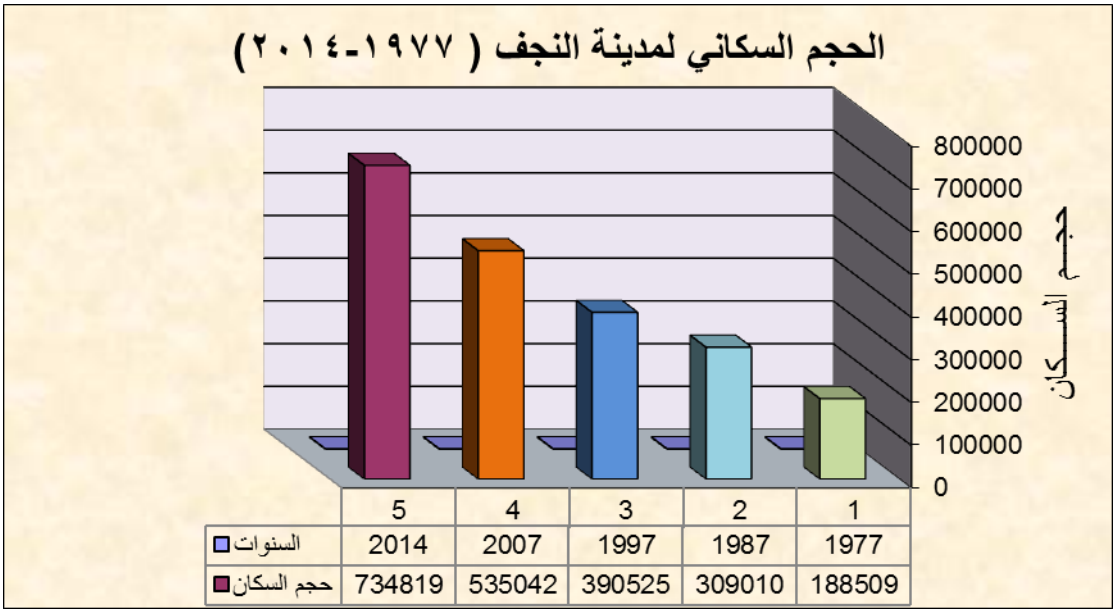

المصدر : الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء نتائج تعداد محافظة النجف (١٩٧٧ – ١٩٨٧– ١٩٩٧) وتقديرات السكان في محافظة النجف لعام ٢٠١٤.

و يرجع سبب الزيادة السكانية منذ عام ١٩٧٧ الى نزوح السكان من المناطق الوسطى والجنوبية اثر قيام الحرب العراقية – الايرانية ، وقد ارتبط تزايد حجم سكان المدينة بزيادة الطلب على الخدمات بكافة انواعها ، اذ ان كمية ونوعية الخدمات المقدمة في أي تجمع حضري يرتبط بعدد السكان في المجتمع فكلما كبر حجم المدينة السكاني زاد من حده التعقيد في توزيع الخدمات الملائمة لهم والعكس صحيح . وعند مقارنة حجم سكان المدينة مع المحافظة ، يتضح ان هناك اتجاهاً تركيزياً تستحوذ عليه مدينة النجف على حساب المدن الاخرى الشكل (٢) ، وهذا ما يشير الى ان ارتفاع حجم السكان فيها يتفق مع معدلات الزيادة السكانية العامة في المحافظة والعراق ، مما يعكس ويؤكد تأثير زيادة الولادات والهجرة الى المدينة ، فقد شكلت نسبة (٠ , ٧١%) للعام ١٩٨٧ ، في حين تراجعت الى (٣ ، ٧٠%) لعام ١٩٩٧. ويرجع سبب ذلك الى عودة الوافدين من المحافظات الجنوبية بعد توقف الحرب العراقية – الإيرانية ، بينما وصلت الى (٧١،١%) للعام ٢٠٠٧، فيما لم تختلف نسبتها كثيراً عام ٢٠١٤ اذ بلغت (٧١،٥%) من مجموع سكان المحافظة الجدول (١) .

لقد كان لتزايد حجم السكان وتركزهم في مساحة محدودة وضيقة جداً اثر فاعل في حدوث حالة من عدم التوازن في توزيعهم ، اذ شكل خللاً اقتصادياً واستراتيجياً في المحافظة كانت نتيجة زيادة مساحة

المدينة لتستوعب ظهور احياءً جديدة نتيجة لهذه الزيادة السكانية الكبيرة ، فقد تميز هذا التوسع بانه كان افقيا ولم يحصل أي توسع عمودي في الغالب [١٠]، ومما رافق ذلك عدم قدرة معظم الخدمات مواكبة هذا التطور والنمو غير المخطط ، فتوزعت في مواقع عشوائية وبأعداد قليلة ومحدودة وهذا بدوره ادى الى التقليل من كفاءتها وزيادة الضغط على المتيسر منها بشكل يفوق طاقتها التصميمية ، وبالتالي زيادة تدهور وتدني الكفاءة الوظيفية للبيئة الحضرية وظهور المشاكل التخطيطية والبيئة .

ان لسكان المدينة وتزايد حجومهم دور مؤثرٌ في تغير ملامح المدينة والتصميم العمراني لها عبر مراحلها المتلاحقة من خلال عمليات حذف وإضافة معالم حضارية وعمرانية وثقافية وخدمية وفقاً لمتطلبات العصر الحديث ، فقد أنعكس ذلك على تباين استعمالات الأرض في المدينة .

الشكل (٢)

حجم سكان مدينة النجف بالنسبة لسكان المحافظة للمدة (١٩٧٧-٢٠١٤)

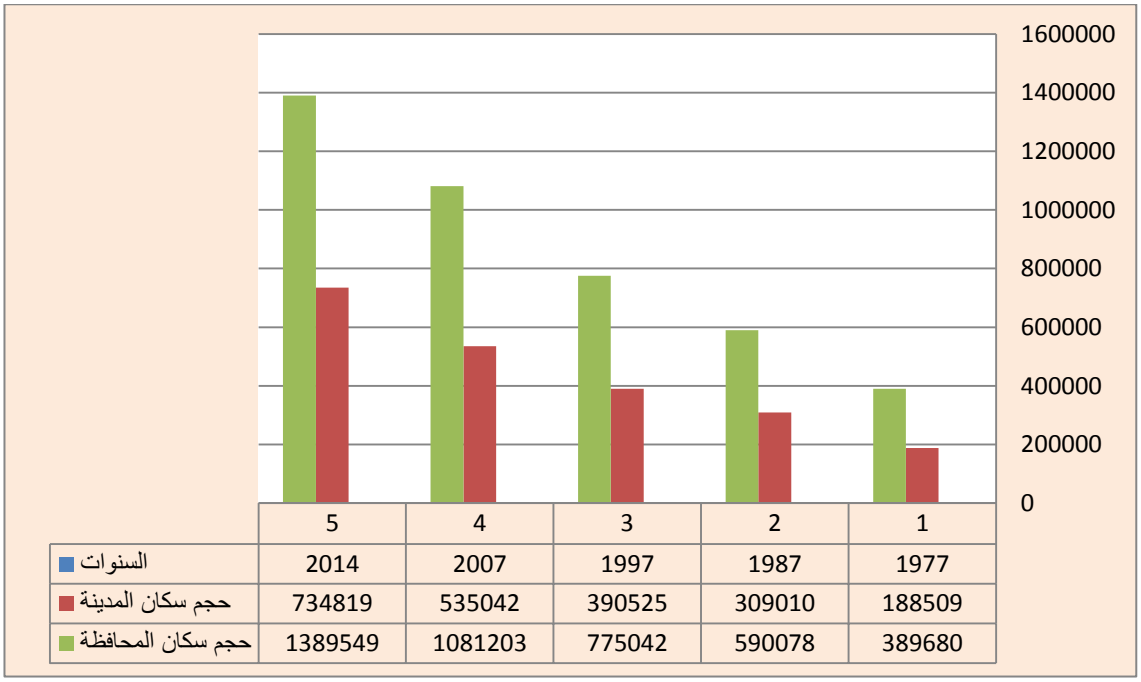

	5	4	3	2	1
السنوات	2014	2007	1997	1987	1977
حجم سكان المدينة	734819	535042	390525	309010	188509
حجم سكان المحافظة	1389549	1081203	775042	590078	389680

المصدر : الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء نتائج تعداد محافظة النجف (١٩٧٧ – ١٩٨٧– ١٩٩٧) وتقديرات السكان في محافظة النجف لعام ٢٠١٤.

يلاحظ ان حجم السكان في مدينة النجف قد حقق تطوراً كبيراً خلال سنوات التعداد والاسقاطات السكانية (١٩٧٧– ٢٠١٤) بتغير مطلق قوامه(١٧٥٢١٤٣٢) نسمة وبنسبة (٤ , ٦٧%) . وهذه النسبة المرتفعة تجعل مضاعفة عدد سكان المدينة خلال مدة زمنية قصيرة ممكنة ، وهي في حقيقة الامر ناجمة عن زيادة الولادات وقلة الوفيات وتطور مستوى سكان المدينة الاقتصادي والاجتماعي والصحي ،

فضلاً عن النزوح المستمر الى المدينة ، اذ تعد من المدن الجاذبة للسكان ، لما تتمتع به من مكانة دينية لاحتضانها مرقد الامام علي (عليه السلام) . وبالتالي فإن لهذه التطورات الواسعة الأثر الواضح في التطور العمراني للمدينة سكانياً ومساحياً ، استجابة لزيادة أعداد السكان و كثرة الطلب على الأرض.

٢- نمو السكان :

يُعد نمو السكان من ابرز الظواهر الديموغرافية المميزة في العصر الحديث ، اذ يمثل تحديا هاماً للبشرية خاصة بالنسبة للدول النامية التي تزيد اعداد سكانها بمعدل يفوق معدل تزايد التنمية الاقتصادية فيها ، وذلك لان اي مجتمع سكاني يتصف بطبيعة ديناميكية (متحركة) ينتج عنها التزايد العددي او التناقص ، حيث يطلق على التغير في حجم السكان سواء بالزيادة او النقصان اسم (النمو السكاني)، ونمو السكان مصدرة ثلاثة عوامل المواليد ، الوفيات ، الهجرة ، لذا فلا يتقرر نمو السكان بعامل واحد وانما بجميع تلك العوامل وبالتالي فلا وجود لمجتمع سكاني ساكن[١١] ، و مما لا شك فيه أن العلاقة بين السكان والطلب على العمران علاقة وثيقة تتصاعد تدريجياً ، عبر مراحل التطور العمراني الذي شهدته المدينة ، وذلك لكون السكان والمدينة في تفاعل مستمر من خلال التأثير المتبادل بينهما ، إذ تسهم الدراسات السكانية في تغير العلاقة المتبادلة بين البيئات الطبيعية والبشرية الموجودة على سطح الأرض ومدى تفاعل الإنسان فيها[١٢].

وفي مدينة النجف ورغم ما تشهده من تزايد مستمر في حجمها السكاني خلال المدة بين (١٩٧٥-٢٠١٤) ، الا ان معدلات النمو فيها تتباين زمانياً ومكانياً مع مراحل نمو وتطور المدينة ، ففي عام ١٩٨٧ ارتفع معدل النمو السنوي للسكان اذ وصل الى (٦،٢ %) الجدول (١)، حيث يرجع هذا الارتفاع الى نزوح السكان الى النجف من المناطق الوسطى والجنوبية بسبب قيام الحرب العراقية ـ الايرانية ، في حين تراجع في عام ١٩٩٧ الى (٢،٦%) حيث كانت نسبة الزيادة السنوية هي الاقل بين التعدادات السابقة ، ويعود سبب هذا التراجع في معدلات النمو الى الظروف الاقتصادية والصحية السيئة بسبب الحصار الاقتصادي الذي ساهم في زيادة معدلات وفيات الاطفال في عموم العراق والمحافظة ولاسيما في مدينة النجف . بينما نجد ان سنة ٢٠٠٧ شهدت ارتفاع في معدلات نمو السكان مقارنةً بالتعداد الاخير لسنة ١٩٩٧ حيث بلغ معدل النمو السنوي فيها (٤،٧١%) ويعود سبب ارتفاع اعداد السكان في مدينة النجف الأشرف للظرف الامني الجيد في المدينة وتدهور الاوضاع الامنية في بعض محافظات العراق مما اضطر سكانها للنزوح باتجاه مدينة النجف ومن ثم ارتفاع عدد السكان داخل المدينة ، كذلك نجد ان سنة ٢٠١٤ م هي الاخرى شهدت ارتفاع في معدلات نمو السكان حيث بلغ معدل النمو السنوي للسكان ما نسبتهُ (٨،٦٢%) وهي الاعلى مقارنة بالتعدادات السابقة الشكل (٣).

يظهر مما تقدم ان سكان مدينة النجف في تزايد مستمر ، وان معدلات نموهم ارتفعت خلال المدة (١٩٧٧- ٢٠١٤) بسبب معطيات الزيادة الطبيعية فيها ، يزاد عليها ما شهدته من تحولات اقتصادية

واجتماعية وصحية ، فضلاً عن صافي الهجرة المستمرة الى المدينة اذ تعد من المدن الجاذبة للسكان لوظيفتها الدينية في المقام الاول الذي جعل منها مركزاً دينياً في الجذب والتركز الحضري (السكاني) ، فضلاً عن وجود الوظائف الحضرية الاخرى ولاسيما التجارية منها الى جانب الخدمات العامة مما تسبب في توفير الكثير من فرص العمل والوظائف وإمكانية الحصول عليها بسهولة ويسر مقارنة بغيرها من المدن ، هذا الى جانب الوضع الامني المستقر مما ادى الى زيادة وتائر الهجرة اليها من مناطق مختلفة ولا سيما ريف المناطق الجنوبية من العراق اذ احتلت المرتبة الاولى لعام ١٩٨٧ اذ بلغ عددهم (١٠،٢٣٠٢) ، فضلاً عما شهدته من نزوح اعدد كبيرة من سكان المحافظات الحدودية لأسباب مختلفة منها سياسية واخرى اقتصادية [١٣]، وقد انعكس هذا التطور في حجم السكان على البناء السكني كانت نتائجه استحداث وحدات عمرانية وادارية جديدة [١٤]، فضلاً عن توسع الاطار المساحي للمدينة وظهور المشكلات المتعلقة بالبيئة الحضرية . ومن خلال دراسة معدلات النمو السنوية للتعدادات السكانية لمدينة النجف ، يظهر ان معدل (التغير النسبي) لسكان المدينة يساوي (١،٠٦٢) نسمة للسنوات (١٩٧٥-٢٠١٤) ، أي ان سكان المدينة يزدادون بنسبة (٦٢) نسمة لكل الف نسمة من السكان .

الشكل (٣)

معدل النمو السنوي لسكان مدينة النجف الأشرف للمدة (١٩٨٧-٢٠١٤)

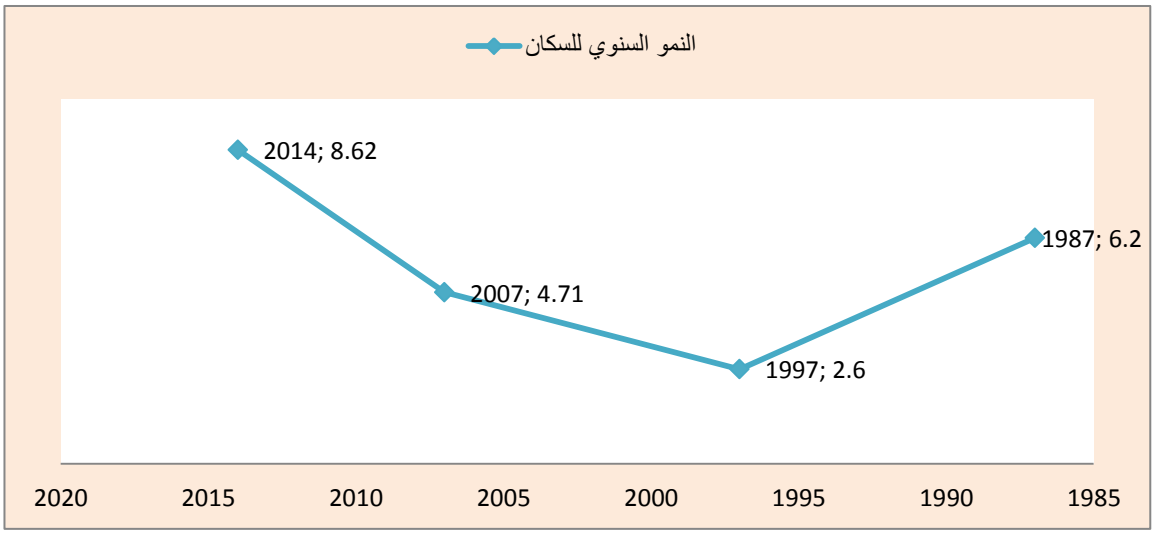

المصدر : الباحثة بالاعتماد على الجدول (١)

ثالثا : المقومات الاقتصادية :

تدخل المقومات الاقتصادية كأحد ابرز المقومات التي لها تأثير في التطور العمراني للمدينة ، فهي المحرك الأساس لهذا التطور وتدور هذه المقومات على عدة محاور تشكل بمجموعها مؤشراً واضحاً في حياة المدينة ، وهي مترابطة ومتداخلة في الوقت ذاته بحيث يصبح من الصعب بمكان الفصل بينهما ،

وتعتمد المدينة على المقومات الاقتصادية في نموها وتعزيز استقرار سكانها وديمومتها وهذا يعتمد على حجم الامكانات المتاحة المرتبطة بخصوصية المدينة والمستوى الثقافي والاقتصادي للسكان ، وتتمثل هذه المقومات بالاتي :-

١- **سعر الأرض :**

يُعد سعر الارض من المقومات المهمة المؤثرة في التطور العمراني للمدينة لأن التطور والامتداد يحتاج إلى ارض والتي تتحدد اسعارها في المدينة على اساس طلب السكان لها، حيث يتجه التطور إلى الاراضي التي تكون اسعارها منخفضة ، فالثمن عامل مهم في تحديد إمكانية تطور المنطقة وهو يقرر الاستعمال الذي يمكن إقامته. فالأرض عبارة عن سلعة غير قابلة للنقل (ثابتة) لذا فإن قيمتها تتحدد بمجموعة متغيرات أهمها إمكانية الوصول أليها وموقعها ونوعية الاستعمال الذي يسود الموقع والذي يكون حافزاً لدفع الاستعمالات المناظرة والمكملة إلى غزو الفعاليات الأخرى ذات القدرة على المنافسة[١٥]، فضلاً عن بعدها من مركز المدينة وهذا يعطي مؤشراً أن قيمة الأرض ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالبعد عن مركز المدينة ، ولقد تباينت أسعار الأراضي السكنية في مدينة النجف من حي سكني لأخر كما هو الحال في المدن الأخرى تبعاً لموقع القطعة السكنية بالنسبة الى مركز المدينة ، وكذلك بالنسبة الى الشوارع الرئيسة ومساحتها والمستوى الاقتصادي والاجتماعي ومستوى الخدمات المتوافرة في الحي السكني ، وعموماً شهدت أقيام الأراضي السكنية في المدينة ارتفاعات تصاعدية كبيرة منذ أوائل تسعينات القرن الماضي حتى وصلت أسعاراً عالية جداً في الوقت الحاضر[١٦]، ومع زيادة معدلات النمو السكاني في مدينة النجف اتجه التطور العمراني في المدينة نحو الأراضي الواقعة بالاتجاه الشمالي للمدينة وهذا يحدده بالدرجة الاولى عامل سعر الأرض فان ارتفاع اسعار الاراضي في المناطق القريبة من مركز المدينة ادى الى التوسع والامتداد نحو مناطق بعيدة عن المركز والتي تمتاز بانخفاض اسعار اراضيها مقارنةً مع المناطق القريبة لأن مدينة النجف لا تختلف عن أية مدينة أخرى اذ يمثل مركز المدينة القلب التجاري لها أعلى قيمة للأرض لكون المردود الاقتصادي لطبيعة استعمالات الأرض كفيلة بقبول الأسعار العالية ، وعند المقارنة بين التوزيع المثالي للأسعار كلما ابتعدنا عن مركز المدينة وبين الأسعار الفعلية في مدينة النجف ، يظهر تباين واضح في هذا الجانب فيلاحظ وجود تفاوت في اسعار الأراضي بين احياء المدينة نفسها وهذا يفسر لنا تأثير عوامل أخرى على أسعار الأرض غير عامل المسافة منها موقع قطعة الأرض وعندما نتحدث عن الموقع في تحديد سعر الأرض نتذكر مقولة كارتر (carter) في هذا المجال اذ أكد أن قيمة الأرض تتحدد بالموقع النسبي لها وان استخدامها يتم من قبل النمط القادر على دفع قيمة الأرض[١٧]، وهنا تبرز أهمية الموقع في تحديد أسعار الأرض وفي تحديد نمط الاستعمال الذي يتحدد أصلا بقدرته على الدفع كأسعار للأرض وبالتالي فإن المؤسسات غير القادرة على الدفع تضطر إلى ترك مواقعها باحثة عن مواقع ذات أسعار اقل تتناسب مع المردود الاقتصادي للاستعمال ، فالمنطقة التجارية

المركزية التي تطغي عليها الاستعمالات التجارية والخدمية تختلف في أسعارها عن المناطق الأخرى داخل المدينة التي يحتل الاستعمال السكني المرتبة الأولى فيها وهو يتدرج أيضا في أسعاره ، ومن هنا لابد أن نفرق بين نوعين من استعمالات الأرض داخل المدينة ، فالأول يتعلق بالاستعمالات ذات المردود الاقتصادي الذي يظهر فيه عامل المنافسة ويتمثل بالتجاري والصناعي والخدمي والثاني يتعلق بالاستعمال السكني الذي يخضع لمتطلبات ورغبات شخصية مع وجود نوع من المنافسة ولكن بشكل مختلف عن الاستعمالات الأخرى وتعود حالة المنافسة بين استعمالات الأرض إلى حقيقة أن المكان لا يمكن لشيئين أن يشغلاه في الوقت نفسه[١٨]، والمنافسة تقود إلى حالة صراع وهذه تؤدي إلى أن تترك كثير من المؤسسات مواقعها فتبحث عن مواقع جديدة فيزداد الطلب على الأرض وبدرجات متفاوتة تبعاً لطبيعة نمو المدينة وتطورها الاقتصادي وينتج عنه التطور وباتجاهات مختلفة .

٢- طرق النقل :

يُعد التطور العمراني للمدينة نتاجاً عن التطور التقني للنقل وأن هذا التطور جعل شكل المدينة يتغير كما تباعدت الاستعمالات عن بعضها شاغلة مساحات مختلفة من المدينة مبتعدة من مركزها نحو الأطراف تبعاً لا قيام سعر الأرض التي تزداد من المركز وتقل كلما زاد الابتعاد عنه ، فالمدينة هي نتاج لتكنولوجيا النقل التي أدت إلى تغير مورفولوجية المدينة[١٩]، يؤدي عامل النقل والمواصلات دوراً مهماً في نشأة ونمو المدينة إذ ساعدت طرق النقل والمواصلات في الربط بين مراكز الاستيطان المختلفة[٢٠]. وقد ساعد التقدم التقني في زيادة كفاءة وسائل النقل مما اثر إلى حد كبير في نمو المدن وتطورها واتاح فرصة اكبر لاتساعها باتجاه طرق المواصلات ، إذ وفرت وسائط النقل للإنسان مرونة في الحركة والتنقل وهنالك علاقة متبادلة ومترابطة بين حجم السكان وتوزيعهم من جهة وبين امتداد طرق النقل من جهة اخرى في المدينة ، فالزيادة في اعداد السكان تمثل عاملاً ضرورياً يسهم في زيادة اعداد الطرق وزيادة الحركة عليها ، وقد اسهم التوسع بطرق النقل بدفع التطور العمراني للمدن خطوات ابعد وعلى طول خطوط النقل وعند التقائها مما ادى الى توسع المدينة وظهور احياء جديدة وبالتالي الخروج من ضائقة التكدس السكاني في مركز المدينة مما ادى إلى زيادة مساحتها وتضخم احجامها .

لقد شهدت مدينة النجف في الأعوام الأخيرة حركة واسعة من التطور في طرق النقل من خلال إنشاء طرق اسفلتية تربط جميع ازاء المحافظة بعضها ببعض وتم تأهيل واكساء العديد من الطرق نتج عن ذلك أن هذه الطرق المبلطة قد أتاحت تطور المدينة وامتدادها مع اتجاهات تلك الطرق والتي بينت ما لعامل النقل من دورا في رسم صورة المدينة وتوسعها وأيضا يخلق فرصة الاختيار لدى سكان المدينة بالتوجه في السكن لمناطق ابعد من مركز المدينة ، فعنصر النقل ينظر له من جوانب مختلفة أهمها هو الوقت المستغرق للوصول إلى مركز المدينة وليس عامل المسافة المحدد بالكيلومترات ومع تطور وسائل وطرق النقل أصبحت أجزاء مدينة النجف كأي مدينة أخرى قريبة من بعضها البعض ومن خلال الدراسة

الميدانية واحتساب الزمن المستغرق في الوصول إلى مركز المدينة تم تحديد ابعد نقطة في حدود المدينة المتمثلة بقرية الغدير وقد استغرق ٣٠ دقيقة من الوقت للوصول إلى (مركز المدينة) كحد أقصى في ساعات الذروة أي شدة ازدحام حركة المركبات وهذا يدل على أن الواقع الحالي ضمن فترة الدراسة لا يعاني النقل من مشكلة كبيرة في مجال انسيابية ، وهذا كان عاملا مشجع في تطور المدينة باتجاهات مختلفة مبتعدة عن المركز ، يضاف إلى ذلك دخول عوامل أخرى في إزالة حاجز الخوف لدى سكان المدينة بترك مركز المدينة والتوجه نحو الأحياء لغرض التسوق والتبضع فمع وجود المراكز التجارية الثانوية ووصول الخدمات العامة وتنوعها في اغلب احياء المدينة قلل تلك المخاوف وبهذا تظافرت الجهود لأجل أن يكون عامل النقل ذا تأثير واضح على تطور المدينة واطوال الطرق واستعمالات الأرض المختلفة خلقت فرصاً للتطور العمراني في تلك المناطق ، ولهذا فإن لوسائل وطرق النقل الأثر في تطور المدينة وبشكل واضح . وفي نهاية عقد التسعينات شهدت المدينة أكبر عملية توزيع للأراضي شملت الأجزاء الشمالية من المدينة وكذلك بعض الفراغات الموجودة في المدينة هذه العملية شجعت البلدية على القيام بتبليط بعض الطرق والشوارع الرئيسة فيها وبهذا كانت تلك الخطوة عاملا مشجعا على الاستيطان في تلك المناطق ، لقد أوجدت شبكة النقل في مدينة النجف فرصة نحو التطور العمراني وإملاء الفراغات عبر أنماطه المتعددة فكانت عاملا من عوامل التطور الذي ظهر بصورته الحالية .

االهوامش:

(١) حسن الخياط ، الأقاليم الوظيفية لمدينة بغداد الكبرى ، مجلة الأستاذ ، كلية التربية ، المجلد الثالث عشر، العدد ١-٢، ١٩٦٦، ص٢٤٩.

(٢) عبد الرزاق عباس حسين ، جغرافية المدن ، مطبعة اسعد ، بغداد ،١٩٧٧، ص ٣٥.

(١) احمد حسن ابراهيم ، مدينة الكويت ، دراسة في جغرافية المدن، مطبعة اليقضة، الكويت، ١٩٨٢ ، ص٣١ .

(١) فؤاد عبد الله محمد، موضع وموقع المدينة دراسة في فلسفة المكان، مجلة اداب البصرة، العد د ٣٥ ، جامعة البصرة، ٢٠٠٢ ، ص ١٤٣. .

(٢) عبد الفتاح محمد وهيبه، جغرافية العمران، الأسكندرية، ١٩٩٠ ، ص ٧٠.

(١) علي حسين الشلش، جغرافية التربة، مطبعة جامعة البصرة، جامعة البصرة، ١٩٨١، ص١٣.

(٢) كوردن هستد، الأسس الطبيعية لجغرافية العراق، ترجمة جاسم محمد الخلف، المطبعة العربية، بغداد، ١٩٤٨، ص٧٠.

(١) حمادي عباس حمادي ، التغيرات السكانية في محافظة القادسية (١٩٧٧-١٩٩٧) ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية – ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص٨٨ .

(١) الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط ، مشاكل توقعات المدن العراقية واثرها في التوزيع الاقليمي للمستوطنات الحضرية ، دراسة رقم (٧٥٩) ١٩٧٩ ، ص٩.

(*) تم استخراج معدل النمو السنوي لسكان المدينة باستخدام المعادلة الاتية:- $R = (n\sqrt{\frac{PT}{PO}} - 1) * 100$

(١) وهاب فهد الياسري ، التغيرات السكانية واثرها على توسع الاستعمال السكني في مدينة النجف من ١٩٧٧- ٢٠٠٨ ، مجلة البحوث الجغرافية ، كلية التربية للبنات ، العدد الحادي عشر ، ٢٠١٠ ، ص٢٤٢.

(١) عبد علي الخفاف ، جغرافية السكان اسس عامة ، الطبعة الاولى ، دار الفكر للطباعة والنشر ، عمان ، الاردن ، ١٩٩٩ ، ص١١٦ .

(٢) رفلة يعرب يوسف الجنابي ،الهيمنة الحضرية لمدينة النجف ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للبنات ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٥ م ، ص ٤٦.

(١) رنا عبد الحسين جاسم ، تحليل الجغرافي للهجرة الداخلية في محافظة النجف للمدة (١٩٧٧-١٩٩٧) ، كلية الاداب ، جامعة الكوفة ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ،٢٠٠٢ ، ص٧٥ .

(٢) حسين جعاز ناصر ، خصائص سكان محافظة النجف ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد الخمسون ، ٢٠٠٢ ، ص٣٥ .

(١) صلاح حميد الجنابي ، مركز المدينة الاقتصادي ، دائرة في المركب الحضري ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، مجلد ١٦ ، ١٩٨٥ ، ص ٨٥ .

(٢) رحيم محمد عبد زيد العبدلي ، مدى استجابة الوظيفة السكنية للنمو السكاني في مدينة النجف الكبرى (١٩٧٧-١٩٨٧-١٩٩٧) وتوقعاتها لسنة ٢٠١٧ ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٧ م ، ص ١٠٤.

(1) Carter , Harold , The city of Urban Geography , 2nd , edition .Edward .Amold London,1976,193 .

(٢) صلاح حميد الجنابي ، التغيرات في استعمالات الأرض حول المدينة العراقية ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٧٧ ، ص ١١٣.

(1) Northam , R . M . Urban Geography , Newyork , 1979,421

(٢) حميدة عبيد علوان العبيدي ،المشاكل التخطيطية الناجمة عن توسع مدينة المحمودية ، (دراسة خاصة لمشكلة التجاوزات) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص ١٨.

المصادر :

١- إبراهيم ، احمد حسن ، مدينة الكويت ، دراسة في جغرافية المدن، مطبعة اليقظة، الكويت، ١٩٨٢ م .

٢- جاسم ، رنا عبد الحسين ، تحليل الجغرافي للهجرة الداخلية في محافظة النجف للمدة (١٩٧٧-١٩٩٧) ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ،٢٠٠٢ م .

٣- الجنابي ، رفلة يعرب ، الهيمنة الحضرية لمدينة النجف ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للبنات ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٥ م .

٤- الجنابي ، صلاح حميد ، التغيرات في استعمالات الأرض حول المدينة العراقية ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٧٧ م .

٥- الجنابي ، صلاح حميد ، مركز المدينة الاقتصادي ، دائرة في المركب الحضري ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، مجلد ١٦ ، ١٩٨٥ م .

٦- حسين ، عبد الرزاق عباس ، جغرافية المدن ، مطبعة اسعد ، بغداد ،١٩٧٧م.

٧- حمادي ، حمادي عباس ، التغيرات السكانية في محافظة القادسية (١٩٧٧-١٩٩٧) ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية – ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ م .

٨- الخفاف ، عبد علي ، جغرافية السكان اسس عامة ، الطبعة الاولى ، دار الفكر للطباعة والنشر ، عمان ، الاردن ، ١٩٩٩ م .

٩- الخياط ، حسن ، الأقاليم الوظيفية لمدينة بغداد الكبرى ، مجلة الأستاذ ، كلية التربية ، المجلد الثالث عشر، العدد ١-٢، ١٩٦٦ م .

١٠- الشلش ، علي حسين ، جغرافية التربة، مطبعة جامعة البصرة، جامعة البصرة، ١٩٨١ م .

١١- العبدلي ، رحيم محمد عبد زيد ، مدى استجابة الوظيفة السكنية للنمو السكاني في مدينة النجف الكبرى (١٩٧٧-١٩٨٧-١٩٩٧) وتوقعاتها لسنة ٢٠١٧ ، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٧ م .

١٢- العبيدي ، حميدة عبد علوان ، المشاكل التخطيطية الناجمة عن توسع مدينة المحمودية ، (دراسة خاصة لمشكلة التجاوزات) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ م .

١٣- محمد ، فؤاد عبد الله ، موضع وموقع المدينة دراسة في فلسفة المكان، مجلة آداب البصرة، العدد ٣٥ ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٢ م .

١٤- ناصر ، حسين جعاز ، خصائص سكان محافظة النجف ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد الخمسون ، ٢٠٠٢ م .

١٥- هستد ، كوردن ، الأسس الطبيعية لجغرافية العراق، ترجمة جاسم محمد الخلف، المطبعة العربية، بغداد، ١٩٤٨ م .

١٦- وهيبة ، عبد الفتاح محمد ، جغرافية العمران، الإسكندرية، ١٩٩٠ م .

١٧- الياسري ، وهاب فهد ، التغيرات السكانية واثرها على توسع الاستعمال السكني في مدينة النجف من ١٩٧٧-٢٠٠٨ ، مجلة البحوث الجغرافية ، كلية التربية للبنات ، العدد الحادي عشر ، ٢٠١٠ م .

١٨- الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط ، مشاكل توقعات المدن العراقية واثرها في التوزيع الاقليمي للمستوطنات الحضرية ، دراسة رقم (٧٥٩) ١٩٧٩ م .